**محاضرات السداسي الثاني في مقياس منهية العلوم السياسية**

**السنة أولى علوم سياسية تنظيم سياسي وإداري**

**الموسم الجامعي 2021- 2022**

**الأستاذ: جيلالي بشلاغم**

**المحاضرة الأولى: تصنيف مناهج البحث العلمي**

تعريف المنهج:

التــــــــــعريف اللغوي: كلمة "مناهج" جمع "منهج"، وهي تعني وسيلة منظمة تستهدف إحدى الغايات، والفعل هو نهج بمعنى اتبع وسلك، ومن الكلمات المشتقة كل من: نهجات، ومناهيج، ومنهوج، ومنهاج، وانتهاج، وناهج، ومنهجية، واستنتهج.

التعريف الاصطلاحي:

المناهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمنطقية، والتي تستهدف دراسة موضوع علمي.

المناهج عبارة عن طريفة للتفكير المنظم، وغايتها بلوغ الباحث لنتائج علمية تتعلق بظاهرة أو مشكلة.

المناهج هي مجموعة من الطرق التطبيقية المنهجية المتبعة عند عمل الأبحاث العلمية، لحل إشكالية تمثل أمرًا يصعب فهمه.

التصنيف:

صُنفت مناهج البحث العلمي من جانب عديد من العلماء، ومن بين ذلك:

تصنيف جود وسكانس: حيث تم تصنيف المناهج إلى: المنهج التجريبي، ومنهج دراسة النمو والتطور، والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة الواحدة، والمنهج التاريخي.

تصـــــــــنيف ويتني: حيث قسم المناهج إلى: المنهج الاجتماعي، والمنهج التنبؤي، والمنهج الفلسفي، والمنهج الإبداعي، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التجريبي.

تصــــــــــــنيف ماركيز: حيث قسمها إلى: منهج الدراسات المسحية، والمنهج التاريخي، والمنهج الأنثروبولجي، ومنهج دراسة الحالة الواحدة، والمنهج الفلسفي، والمنهج التجريبي.

 **المحاضرة الثانية : المنهج الوصفي:**

يعتمد الوصف كطريقة للبحث، على الأسلوب العلمي في إجرائه، حيث أنّه يختلف عن التجريب في كون الباحث في إطار المنهج التجريبي يخضع المتغيرات لتحكمه وفقا لما تقتضيه خطّة البحث، في حين أنّ الباحث في الدراسة الوصفية يتناول المتغيرات في وضعها الطبيعي دون أي تدخّل مسبق منه عليها. ومن خصائص المنهج الوصفي[[1]](#footnote-1).

أنّه يقوم بدراسة الظواهر الموجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة.

أنّ الوصف يُشكّل الدراسة العلمية للظّواهر الموجودة لدى جماعة معيّنة وفي مكان معيّن.

 خطوات المنهج الوصفي:

 إنّ البحوث الوصفية لا تقف عند مستوى تقديم بيانات تستند على ملاحظات عرضية أو سطحية وإنّما هي بحوث تقوم على أساس إثبات صحّة أو خطأ فروض معيّنة بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي جمعها الباحث بعناية، ثمّ تحليلها تحليلا معمّقا بهدف استخلاص تعميمات ذات معنى وبالتّالي إضافة شيء جديد للمعرفة العلمية. ويتبع الباحث في إطار المنهج الوصفي المراحل التالية:

تحديد المشكلة وتقرير الفروض العلمية.

تعميم أدوات جمع المعلومات والبيانات (الملاحظة، المقابلة،...)

اختيار مجتمع البحث وتصميم عينته.

التّأكّد من صدق وثبات أدوات جمع البيانات (من خلال عرضها على الخبراء ومن خلال الإشراف المباشر على جمع البيانات أو تكرارها من طرف باحثين آخر ...)

وصف النتائج المجمعة وتحليلها وتفسيرها.

**المحاضرة الثالثة: المنهج المسحي**

 هو بحث يتم من خلاله استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عدد كبير من العينة، وذلك بهدف وصف وتفسير الظاهرة المراد دراستها من حيث درجة وجودها وطبيعتها، دون دراسة العلاقة أو اكتشاف الأسباب الكامنة وراءها.

 يمكن تطبيق المنهج المسحي على مجموعة واحدة أو على مجموعتين، ويتم من خلال استجواب أفراد المجتمع بطريقة مباشرة (المقابلة) أو بطريقة غير مباشرة (الاستبانة)، ويهدف المنهج المسحي الى وصف الواقع فقط ولذلك تم تقسيم المسح الى ثلاثة أنواع: الأول هو المسح العام، والثاني المسح المستعرض، والثالث المسح الطولي، حيث يطبع النوع الأول في البحث المسحي، اما النوعين الأخيرين يطبقان في البحث التتبعي.

متى يطبق الأسلوب المسحي:

وصف شامل لظاهرة ما من خلال معرفة الحقائق عن واقعها.

تحديد المشكلات وتقديم أدلة على سلوكيات واقعية.

المقارنة بين واقعين أو أكثر.

إصدار أحكام تقويمية على ظاهرة أو واقع معين.

تحليل التجارب والاستفادة منها في أمور مشابهه.

كيفية تطبيق الأسلوب المسحي:

توضيح المشكلة المراد دراستها من خلال تحديد المشكلة والأسئلة والأهداف والأهمية للبحث ثم شرح الإطار النظري وحدود وجوانب القصور ومصطلحات البحث.

مراجعة الدراسات السابقة من خلال تحديد جوانب المشكلة ومصطلحاتها، مراجعة المصادر التمهيدية وواصفها، قراءة وتسجيل المعلومات وتبويبها ثم اخراج الفصل.

شرح كيفية وخطوات تصميم البحث وتحديد خطواته الإجرائية من خلال توضيح مجتمع البحث وعينته وطرق اختيارها وتوضيح أداة جمع المعلومات وأسلوب جمعها وأسلوب تحليلها.

تحليل المعلومات وتفسيرها، فعلى الباحث بعد تأكده من المعلومات وصحتها، يبدأ الباحث بالمعالجة الإحصائية ثم يقوم بتفسير نتائجها ومناقشتها.

سرد التوصيات والمقترحات.

مميزات الأسلوب المسحي:

يعتبر أساس لأنواع البحوث في المنهج الوصفي، حيث يمكن أن يحتاج الباحث الى تطبيقه مع أي نوع من المناهج الوصفية الأخرى.

إمكانية تطبيقه مع أي نوع من أنواع البحث في المنهج الوصفي، بالإضافة الى كونه نوع قائم لوحده.

تعدد مجالات تطبيقه، بالإضافة الى سهولة تطبيقه.

عيوب الأسلوب المسحي:

عدم وضوحه من ناحية المفهوم للعديد من الباحثين والعلماء، ويكمن هذا اللبس في وجود تداخل في أهدافه مع أهداف الأنواع الأخرى للمنهج الوصفي.

عدم قدرة الباحث في التغلب على جوانب القصور مثل عدم استطاعت الباحث أن يجزم بمدى تمثيل العينة لمجتمع العينة، وأن إجابات العينة تمثل الحقيقة أو ما يعتقده.

**المحاضرة الرابعة: منهج دراسة الحالة**

تعريف منهج دراسة الحالة

يعرف منهج دراسة الحالة بأنه المنهج الذي يهتم بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بدراسة الظواهر، والحالات الفردية بموقف واحد؛ فيأخذ الفرد، أو اللاعبين، أو الفريق، أو الفرق الرياضية كوحدة للدراسة المفضلة بغرض الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة لها. وهو بتعبير آخر دراسة متعمقة لجميع البيانات المجمعة عن وحدة، سواء أكانت فرداً، أو مؤسسة، أو فريقاً.

ومنهج الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، ويستخدم من أجل الحصول على المعلومات، والحقائق التفصيلية بفرد ما، أو موقف معين، أو فريق من الفرق الرياضية. لقد انتشر استخدام هذا الأسلوب في المجال الرياضي، والطبي، والقانون، وعلم النفس. وقد استخدمت هذه الحالة في مجال التربية البدنية، الرياضية لهذا المنهج.

ولهذا نرى أن استخدام الحالة قد استخدمت استخداماً مؤثراً في أغلب الحالات التي استخدمت مبدأ التحليل الحركي في الفعاليات الرياضية؛ حيث سمحت هذه الطريقة بوجود الأدلة الكافية لإقامة الفروض المميزة، وعلى ذلك فإن طريقة دراسة الحالة تعتبر في ضوء هذا طريقة ناجحة، ومؤثرة من أجل تشكيل التصميم التجريبي الذي يهتم بالفرد، أو بالجماعة ذات التشابه المميز في بعض المظاهر الهامة.

خطوات دراسة الحالة:

1-تحديد الظاهرة، أو المشكلة، أو الحالة المراد دراستها.

2-تحديد المفاهيم، ووضع الفروض العلمية.

3-اختيار العينة الممثلة للحالة.

4-تحديد وسائل جمع البيانات: كالملاحظة، والمقابلة، والوثائق الشخصية، وغيرها.

5-جمع البيانات، وتسجيلها، وتحليلها.

6-استخلاص النتائج، ووضع التوصيات.

مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة

مزايا منهج دراسة الحالة:

تعد الميزة الأكبر لمنهج دراسة الحالة في كونه لا يكتفي بالنظر خارجيًا، والتعرف على المظهر السطحي للظاهرة، بل يأخذ نظرية عميقة في جوهرها، للتعرف على الدلالات الحقيقية المعنية لها، كما أن منهج دراسة الحالة يعد منبع الفروض التي تتطلب من الباحث الدراسة والفحص للعديد من المعلومات العلمية، وباستخدام السبل التي تمتاز بالحياد والدقة؛ منهج دراسة الحالة تتضح أهميته بشكل كبير في مساعدته على توفير قاعدة بيانات رئيسية توفر الدعم والفائدة عند التخطيط لدراسات مختلف العلوم الأساسية.

عيوب منهج دراسة الحالة:

قد يواجه الباحث بعض الصعوبات في التفسير، وتتأثر نتائجه بوجهة نظره الخاصة.

في كافة المجتمعات يوجد الكثير من الحالات الفردية الشاذة، والتي لا تقدم صورة عن خصائص المجتمع ككل، وبالتالي من الخطأ تعميمها.

يشكك منهج دراسة الحالة بشكل مستمر في مختلف البيانات المعممة وغيرها.

تكلف الدراسة التي تنته منهج دراسة الحالة الكثير من المصاريف الباهظة لصاحبها، من تكلفة مقابلات، وتجميع كافة البيانات.

**المحاضرة الخامسة: المنهج المقارن:**

المقارنة لغة تعني المقايسة، أمّا اصطلاحا فهي عملية عقلية تتمّ بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، وفي هذا السياق يقول "دوركايم":" هي الأداة المُثلى للبحث في العلوم الإجتماعية".

أمّا اصطلاحا فالمقارنة هي أحد الأساليب المنطقية الأساسية لمعرفة الواقع الموضوعي وينبغي تمييز المقارنة كمنهج منطقي له خطوات محدّدة ومعروفة (انظر: كتاب المنهجية لمحمد شلبي) عن التحليل المقارن والّذي يعتبر أسلوبا أو منهجا فرعيا عند تطبيقه في ميدان محدّد في العلوم مثل التحليل الاقتصادي المقارن والقانون المقارن أو التشريع المقارن.

وتنقسم المقارنة إلى نوعين:

مقارنة اعتيادية: وتكون بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف مثل مقارنة الأنظمة السياسية الديموقراطية ببعضها البعض.

مقارنة مغايرة: وتكون بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه الشبه بينهما أقل من أوجه الاختلاف مثل مقارنة النّظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية بالنّظام السياسي للإتحاد السوفياتي سابقا، فغالبا ما تمسّ المقارنة بينهما جوهر الاختلاف.

 وقد يعتمد الباحث منهج المقارنة الأفقية والتي تقوم على بحث المسألة في كلّ قانون على حدة ويمكنه أن يعتمد منهج المقارنة الرأسية إذ يتناول كلّ جزئية من جزيئات البحث في كلّ القوانين التي يُقارن بينها في آن واحد.

ويمكن القول أنّ منهج المقارنة الرّأسي أفضل من الأفقي لأنّه يبعدنا عن التكرار وتقطيع أوصال البحث بالإضافة إلى أنّه يؤدّي إلى حسن وسهولة إدراك أوجه التّشابه والإختلاف بين القوانين أو الظواهر التي تتمّ مقارنتها.

يُعرف "جون استيوارت ميل" المنهج المقارن بقوله:" هو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظّم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[[2]](#footnote-2).

وقد مثّل هذا التعريف محورا تدور حوله مجموعة من التعاريف للمقارنة على أساس أنّها فحص مستمر للتّشابهات والاختلافات ويقوم هذا المنهج على افتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين وحدات موضوع المقارنة، فلا يمكن مقارنة أشياء متماثلة تماما أو مختلفة تماما، وتُعدّ المقارنة بالنّسبة للعلوم الاجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي بل هي جوهره.

لقد عرف حقل القانون المقارن تطوّرا معتبرا خلال القرن 19م بتأسيس جمعية التشريع المقارن بباريس سنة 1869 والّتي تهتمّ بدراسة ومقارنة القوانين في بلدان مختلفة لأجل معرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، كما يعمل على تفسير مختلف فروع القانون، وتحل المقارنة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية محل التجربة في العلوم **الطبيعية**، حيث يرى "دوركايم" في منهج المقارنة كنوع من التجريب غير المباشر. وتجري في العلوم القانونية والإدارية كثير من الأبحاث والدراسات الّتي تستخدم منهج المقارنة من خلال مقارنة النظم القانونية للمؤسسات والمنظمات الإدارية بهدف تطويرها.

ترتيبا على ذلك فإن منهج المقارنة يحتل أهمية خاصّة في مجال الدراسات القانونية والإدارية حيث أنّه يُمكّن الباحث من الإطّلاع على تجارب النّظم القانونية الأخرى ومقارنتها بالنّظم الوطنية مما يمكّنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النّظم، ومن ثَمّ يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرّع أفضل الحلول يستعين بها إذا ما أراد أن يقتل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة.

**المحاضرة السادسة: المنهج التاريخي:**

يُعنى علم التاريخ بدراسة الحوادث الماضية من أجل فهم الحاضر ومن ثَمّ التّنبُّؤ بالمستقبل، أمّا مفهوم المنهج التاريخي فهو تلك الطّريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتّنبّؤ بما سيكون عليها في المستقبل.

تُعرّف الدّكتورة "ليلى الصّبّاغ" المنهج التاريخي بأنّه:" مجموعة الطّرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث في التاريخ والمؤرّخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل زواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه. وهذه الطّرائق قابلة دوما للتّطوّر والتّكامل مع تطوّر مجموع المعارف الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها[[3]](#footnote-3).

ويُعرّفه "عبد الله محمد عبد الرّحمان" و"محمد علي بدوي" بأنّه:" الطّريق الّذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتّأكّد من صحّتها وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامّة"[[4]](#footnote-4).

ويتبع المنهج التاريخي خطوات محدّدة للوصول إلى الحقيقة التاريخية والعلمية وهي كالآتي[[5]](#footnote-5):

تحديد المشكلة أو الظّاهرة محل الدراسة والبحث.

جمع المعلومات والمصادر التاريخية بشأن الظّاهرة المدروسة.

نقد وتقييم المصادر والمعلومات.

صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقائق التاريخية من خلال عملية التركيب والتفسير التاريخي للأحداث والظواهر.

الوصول إلى نتائج البحث.

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير في إثبات واكتشاف الحقائق التاريخية القانونية والإدارية بطريقة علمية وموضوعية، وذلك عن طريق تأصيل وإثبات وتأكيد هويّة الوثائق القانونية والإدارية التاريخية وتصنيفها وتحليلها.

إنّ معرفة قواعد وأحكام وأصول النظم القانونية والإدارية الحالية تقتضي معرفة أصولها وجذورها التاريخية الماضية، وهذا لا يتحقق إلاّ باستخدام المنهج التاريخي فعن طريقه يمكن معرفة جذور نشأة مفهوم الدولة مثلا في مجال القانون الدستوري أو التطوّر التاريخي للعقوبات في النظم القانونية المختلفة، مبادئ وأحكام نظرية الالتزام في ماضي الحضارات الإنسانية...الخ[[6]](#footnote-6).

 **المحاضرة السابعة: المنهج التجريبي:**

يُعتبر المنهج التجريبي أقرب مناهج البحث إلى حلّ المشاكل بطريقة علمية، والتّجريب في معناه الاصطلاحي يُشير إلى محاولة التّحكّم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية باستثناء متغيّر واحد يقوم الباحث بتطويقه أو تغييره أو تعديله من أجل تحديد وقياس تأثيره على متغيّر آخر أو مجموعة متغيّرات[[7]](#footnote-7).

ومن خصائص هذا النّوع من المناهج أنّه يمكن توجيه العناية نحو عدد من المتغيرات ويمكن اختبار صحّة الفروض المدروسة، كما يمكن عزل المتغيرات بعضها عن بعض وذلك لدراسة أثر كل منها على الآخر. و تأسيسا على هذا فقوام البحث التجريبي هو دراسة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين المتغيّرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ويتمّ ذلك عن طريق إحداث تغييرات مستهدفة في المتغيرات المستقلة، للكشف عن أثر ذلك التغير في ما يحدث في المتغيرات التابعة. كثيرا ما تنطلق الدراسة التجريبية من اختيارها لمجموعتين إحداهما تجريبية تتعلق بإحداث تغييرات على المتغير المستقل قصد رصد آثارها على المتغير التابع، وثانيها مجموعة ضابطة حيث يثبت فيها المتغير المستقل لمعرفة ما يحدث في المتغير التابع[[8]](#footnote-8).

خطوات المنهج التجريبي: يختلف الباحثون في ترتيب مراحل وخطوات المنهج التجريبي تبعا لاختلاف طبيعة الظواهر المدروسة ولذلك سنقدّم اجتهادنا الشّخصي في هذا المجال.

مرحلة الملاحظة أو المشاهدة: وتعتبر المحرّك الأول والأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي بحيث أن الملاحظة العلمية هي التي تقود إلى وضع الفروض وحتمية اختبارها.

تحديد الإشكالية موضوع الدراسة والبحث.

صياغة الفرضيات: بمعنى تحديد علاقة سببية بين متغيرين أو أكثر.

عملية التجريب: من خلال تصميم نموذج تجريبي مناسب واختيار العيّنة التي تجري عليها التجربة وتصنيف أفراد العيّنة بدقّة والتّأكّد من تساوي المجموعتين وتعادلهما وتشابههما من جميع الوجوه باستثناء وجه واحد هو المتغيّر التجريبي (المستقل) الّذي يوجد في المجموعة التجريبية ولا يوجد في المجموعة الضّابطة، مع ضرورة توفر الأجهزة اللاّزمة للتّجربة والقياس.

جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها ثمّ تفسيرها.

كتابة تقرير البحث الّذي يُلخّص نتائج البحث والدّراسة.

 بالرّغم من أهمّية المنهج التجريبي إلاّ أنّ البعض ينتقده لصعوبة تطبيقه في العلوم الاجتماعية والسلوكية والقانونية، وينتقده البعض لأنّه يصطنع المواقف التجريبية وبالتّالي فإنّ تلك المواقف والنتائج ليست طبيعية. وللتغلّب على هذه الصّعوبات يقترح البعض المناهج الوضعية وشبه تجريبية.

**المحاضرة الثامنة : المنهج الاحصائي**

يرى المتخصصون أن المنهج الإحصائي يعتبر أداة عملية أصبحت الحياة الاجتماعية في حاجة ماسة إليها فلا غنى عن المنهج الإحصائي خاصة في المجتمعات التي تنمو بشكل مستمر، وتتسم بتراكيبها المعقدة، وتداخل المشكلات الاجتماعية فيها، لذا فقد أصبح الآن من العسير تحديد هذه الموضوعات دون الاعتماد على الإحصاء ونفق أساليب البحث العلمي.

خطوات المنهج الإحصائي:

يشتمل المنهج الإحصائي على عمليات يمكن حصر أهمها في:

1- جمع البيانات: يتم في هذه العملية مراعاة الاعتبارات التالية:

- تحديد مجال البحث جغرافيا، وبشريا، وزمنيا، وتحديد مفاهيم البحث و مصلحاته.

- اختيار العينة المناسبة لتحقيق النتيجة أمر هام، ويتم وفق قواعد ومبادئ عامة بحيث تكون العينة عينة ممثلة لجميع الوحدات أو الأقسام الجغرافية ومن أهم أنواع العينات (العينة العشوائية، والعينة الطبقية، والعينة المتعمدة، والعينة المنتظمة، والعينة المساحية).

2- طرق جمع البيانات: وأهمها:

- استمارات أو جداول الإحصاء Schedule : وهي عبارة عن استمارة أو نموذج لجمع بيانات معينة لموضوع الظاهرة المدروسة، وتحتوي هذه الاستمارة على عدد من الأسئلة يطلب من المبحوثين الإجابة عليها، إذ يقوم الباحث بمقابلة كل فرد من أفراد العينة ويسأله الأسئلة حسب ترتيبها بالاستمارة، ويسجل إجاباتهم أمام كل سؤال، ولكي تؤدي هذه الاستمارات دورها كاملاً فإن هناك الكثير من المبادئ التي يجب أن تراعى عند تصميم تلك الاستمارة ومنها ما يلي:

- مراعاة صياغة الأسئلة بطريقة سهلة واضحة ومفهومة، ويفضل أن تكون بلهجة المبحوثين السائدة ما أمكن ذلك.

- ألا تكون الأسئلة جارحة للمبحوث، فنبتعد عن مواطن الحساسية، والأمور الشخصية.

- أن تكون الأسئلة غير محتملة التأويل، وإنما تعني شيئا واحدا معروفا ومفهوما.

- يفضل أن تكون الأسئلة ذا إجابة مقتضبة أو مغلقة حتى يسهل تفريغها تفريغا صحيحا في جداول التفريغ.

- الاستبيان Questionnaires:

وهي عبارة عن استمارات كالسابقة إلا أنه يتم إرسالها بالبريد إلى الأفراد الذين يصعب الاتصال بهم أو مقابلتهم وجها لوجه ويراد معرفة آرائهم إزاء ظاهرة معينة ولهذه الطريقة مزاياها التي تنحصر في:

- أنها قليلة التكاليف، ولا تحتاج إلى جهد عظيم من الباحث.

- تصلح هذه الطريقة للحصول على بيانات قد تكون سرية، حيث لا يطلب من المشترك في البحث أن يكشف عن شخصه.

- بعدها وتحررها عن تحيز الباحثين.

- أنها تعطي فرصة للباحثين أطول بحيث يمكنهم قراءة الأسئلة أكثر من مرة.

 أما مساوئها فتنحصر في:

- أنها تحتاج إلى مبحوثين يجيدون القراءة والكتابة.

- لا يمكن التعرف على الأفراد المبحوثين لاستكمال ما قد ينقص من بيانات.

- عدم وجود وعي إحصائي بين كثير من المواطنين مما يجعلهم يهملون الرد بالبريد على الأسئلة.

**المحاضرة التاسعة: المنهج الإستدلالي:**

الإستدلال هو البرهان الّذي يبدأ من قضايا مُسلّم بها تسمّى "مسلّمات" أو "مقدّمات" ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضّرورة دون الالتجاء إلى التّجربة (كما في العلوم الطبيعية) وفق عمليات ذهنية قولا أو حسابا، فالرّياضي الّذي يجري عمليات حسابية دون إجراء تجارب يقوم بعملية استدلال. ويُعرف الإستدلال بأنّه ذلك الانتقال التنازلي الّذي ينتقل فيه الباحث من الكلّ إلى الجزء، أي بالدراسة الكُلّية للظّاهرة وصولا إلى جزيئاتها.

وعلى العموم فالإستدلال عملية منطقية يتمّ فيها الإنتقال من قضايا منظورا إليها في ذاتها إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضّرورة ووفقا لقواعد منطقية خاصّة، وبهذا فالاستدلال نظام قائم على مبادئ ونظريات[[9]](#footnote-9).

وكمثال على ذلك: أحمد إنســان المقدّمة الصّغرى (بديهية)

 كلّ إنسان يموت مقدّمة كبرى (نظرية)

 أحمد يمــوت النّتيجة

أمّا أدوات المنهج الإستدلالي فتتمثّل في[[10]](#footnote-10):

* القياس: والّذي يطلق عليه لفظ تحصيل الحاصل.
* التجريب العقلي: هو عملية عقلية تقوم على الفروض والتحقيقات (الإختبار).
* التركيب: هو عملية عقلية أيضا تبدأ من القضية الصّحيحة والمعلومة.

يُعتبر المنهج الإستدلالي من أهمّ المناهج المستعملة في مجال البحث القانوني ومن طرق رجال القانون والمحاماة في تفسير وتركيب وتطبيق المبادئ القانونية العامّة المجرّدة في القضاء الجنائي والمدني والتّقيّد بالنّص القانوني في تفسير وتطبيق هذه القواعد على ما يظهر من مشاكل ونزاعات، وعلى أساس هذه القواعد يستنبط رجال القضاء النتائج والحلول والأحكام بعد إجراء عمليات الإسناد والتّكييف القانوني للظّاهرة المطروحة وتفسيرها على ضوء هذه المبادئ والقواعد القانونية.

وفي المسائل القانونية الّتي تطرح على القاضي يستخدم القاضي أداة القياس لتكييف النّزاع المعروض عليه، حيث تُكيّف المسألة ما إذا كانت مسألة واقع أم مسألة قانون، ففي الحالة الأولى لا رقابة للمحكمة العليا عليها، في حين تخضع لرقابتها في الحالة الثانية.

ومثال ذلك:

قام عمر ببيع عقاره إلى أحمد بتاريخ 01/01/1994، وهذا الأخير لم يقّم بتسجيل العقد وإشهاره، وبعد مرور سنة قام عمر ببيع نفس العقّار بتاريخ 01/01/1995 إلى المدعو علي والّذي قام بتسجيله وشهره.

السّؤال: أيّ المشتريين الأسبق في شراء العقّار؟

الجواب: \* عقد أحمد مؤرّخ في 01/01/1994 مقدّمــة

 عقد علي مؤرّخ في 01/01/1995 صغـــرى

\* تاريخ 01/01/1994 أسبق من تاريخ 01/01/1995 مقدّمة كبرى

\*عقد أحمد أسبق من عقد علي النّتيجــة

من خلال هذا المثال نلاحظ أنّ المسألة تتكوّن من وقائع مادّية وفي هذه الحالة فهي مسألة واقع ولا دخل للقانون فيها.

لكن إذا طُرح السّؤال بالصّيغة التالية: إلى أيّ من المشتريين تنتقل الملكية؟ فهنا يختلف الأمر وتصبح الإجابة كما يلي:

* تنتقل ملكية العقّار في عقد البيع بعد الشّهر العقاري (مقدّمة كبرى).
* عقد أحمد لم يتم إشهاره، وعقد علي تمّ إشهاره (مقدّمة صغرى).
* إذن تنتقل الملكية إلى علي (النتيجة).

ففي هذه الحالة المقدّمة الكبرى هي مبدأ قانوني معروف وبالتالي فالقضيّة مسألة قانون وتخضع لرقابة المحكمة العليا.

ترتيبا على ذلك فإنّ المنهج الإستدلالي له أهمّية كبيرة في العمل القانوني والقضائي من خلال تدقيق كلام الشّهود والوثائق لمعرفة صحّتها، وفي إعداد الأبحاث والمذكّرات القانونية بحيث تلتزم بقواعد المنطق وتكييف المسائل القانونية

**المحاضرة العاشرة: المنهج الإستقرائي:**

الإستقراء هو عبارة عن استدلال تصاعدي ينتقل الباحث فيه من الجزء إلى الكلّ، ومن الخاصّ إلى العام بهدف التّوصّل إلى قانون أو قاعدة عامّة تحكم الفرعيات والتفاصيل.

من الناحية التاريخية يُعتبر "أرسطو" أوّل من استعمل المنهج الاستقرائي في أبحاثه وتحليلاته السياسية حول الدّولة والحكومة [[11]](#footnote-11).

\*خطوات المنهج الإستقرائي\*[[12]](#footnote-12):

* تحديد الظّاهرة المعنية بالدراسة.
* جمع المعلومات المتعلقة بالظّاهرة.
* الوصول إلى نتائج والكشف عنها.
* تعميم النتائج على ظواهر مشابهة.

 **المحاضرة الحادية عشر: المنهج الجدلي (الديالكتي):**

الجدلية أو الديالكتية هي كلمة يونانية تعني عند "أفلاطون" فنّ الحوار يرفع به العقل من المحسوس إلى المعقول. ولدى "أرسطو" تعني الإستدلال، وهو يعني اختيار الدلائل والبراهين التي تُؤدّي إلى الحقيقة[[13]](#footnote-13).

ورد لفظ الجدل في القرءان الكريم في قوله تعالى:" وَجَادِلْهُمْ بالّتِي هِيَ أَحْسَن"، وفي قوله:" وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً"، وجادله في اللّغة معناه ناقشه وخاصمه، والجدل في الأصل فن الحوار والمناقشة، أما في الاصطلاح فالجدل فن المناظرة والمعارضة.

ويُعرف المنهج الجدلي بأنّه "عبارة عن طريقة في التفكير وفي البحث العلمي التي تدرس العلاقات المتبادلة في التأثير بين الظواهر المختلفة"[[14]](#footnote-14).

ولم يظهر الجدل كمنهج علمي إلاّ على يد "هيجل" (1770-1831) الّذي يرى أنّ الجدل حركة عقلية تُؤدّي إلى زوال عزلة الحدين المتعارضين واندماجهما في وحدة أعلى لكن "ماركس" عارض المنهج الجدلي الهيجلي بصراحة حيث يقول:" إنّ منهجي الجدلي ليس فقط مختلفا اختلافا جوهريا عن المنهج الجدلي الهيجلي بل هو نقيضه المباشر"، ولهذا علينا القول أنّ فلسفة هيجل الجدلية المثالية تحوّلت في مضمونها الماركسي إلى جدلية مادية مُضادّة تنطلق من أولوية المادّة الطبيعية أو الواقع الموضوعي واعتبار الوعي صفة لها، أمّا قوانين المنهج الجدلي فتتمثّل في الأسس الآتية:

1. قانون وحدة الأضداد وصرامتها: أي أنّ أيّ ظاهرة أو أيّ نظام يحتوي على جانبين أو وجهين متناقضين أو متضادّين بحيث لا يمكن لوجود هذا الشّيء بدون هذين الجانبين المتضادين (كالخير والشر، الليل والنهار...الخ) فلا يمكن استبعاد أحدهما والإبقاء عن الآخر، وهذه الأضداد بحكم وجودها معا فهي دائما في صراع وتناقض، بحيث يُؤدّي هذا الصّراع إلى التّطوّر والتّغيّر[[15]](#footnote-15)، مثل صراع السلطة مع المعارضة يؤدّي إلى تطوّر الأنظمة السياسية وتغييرها.
2. قانون الإنتقال من الكمّ إلى الكيف: عندما يصل التناقض والصراع داخل الأشياء إلى مرحلة معيّنة يُؤدّي ذلك إلى التّأثير في طبيعة الشّيء أو النّظام نفسه، حيث تتحوّل التّغيرات الكمية السابقة إلى تغيرات كيفية (نوعية أي في الصفة والخصائص)، حيث يصل هذا الصّراع إلى درجة لا يمكن معها هذا النظام أو هذا الشيء أن يستمر بنفس الطّبيعة أو الخصائص ولذلك يتغيّر ويتحوّل إلى نظام أو شيء من طبيعة أخرى[[16]](#footnote-16) (مثل انتقال الماء من حالته السائلة إلى الغازية بفعل تزايد درجات الحرارة إلى أن تصل هذه الدّرجة إلى 100م°)، (أو كأن يتغير النظام السياسي بفعل زيادة ضغط المعارضة).
3. قانون نفي النّفي: وهو القانون الّذي ينصّ على أنّ التّطوّر هو عملية صاعدة من الأسفل إلى الأعلى ومن البسيط إلى المعقّد، فتاريخ المجتمع الإنساني يتألّف من حلقات نفي أو سلب النّظم الجديدة للقديمة، إذ أن كلّ نظام جديد يقضي على النّظام السابق له، ويقوم على أنقاضه في صورة تركيب جديد يتلخص فيه من شوائب وعيوب النّظام السابق.

يُعدّ المنهج الجدلي من المناهج العلمية المستعملة في مجال العلوم الإجتماعية بصفة عامّة والعلوم القانونية بصفة خاصّة وهكذا فهو يلعب دورا حيويا في تفسير أصل وغاية الدّولة وأصل وغاية القانون ومن أشهر تطبيقاته في العلوم القانونية نظرية الدّولة القديمة عند "هيجل" الّتي كانت نتيجة جدلية لتصارع القوى الإجتماعية والفكرية الحية لدى الأفراد والجماعات الصغيرة في تطوّر مستمر إلى أن وصل الحدّ النّهائي المطلق وهو الدّولة القومية.

1. يحي بشلاغم، المرجع السابق، ص 75. [↑](#footnote-ref-1)
2. طاشمة بومدين، محاضرا ت في مقياس "منهجية العلوم الاجتماعية" لطلبة السنة الأولى علوم سياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، في 20 نوفمبر 2005. [↑](#footnote-ref-2)
3. حوبة عبد القادر، المرجع السابق [↑](#footnote-ref-3)
4. يحي بشلاغم، مرجع سبق ذكره. ص. 82. [↑](#footnote-ref-4)
5. إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص. 86. [↑](#footnote-ref-5)
6. نفس المرجع. ص. 87. [↑](#footnote-ref-6)
7. يحي بشلاغم، المرجع السابق، ص .67. [↑](#footnote-ref-7)
8. طاشمة بومدين، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-8)
9. إدريس ناضلي، مرجع سبق ذكره، ص 77. [↑](#footnote-ref-9)
10. نفس المرجع، ص 79. [↑](#footnote-ref-10)
11. حوبة عبد القادر، محاضرات في المنهجية للسنة أولى حقوق، المركز الجامعي بالوادي، 2009/2010. [↑](#footnote-ref-11)
12. نفس المرجع [↑](#footnote-ref-12)
13. إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 88 [↑](#footnote-ref-13)
14. إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص. 88. [↑](#footnote-ref-14)
15. المرجع نفسه، ص. 89. [↑](#footnote-ref-15)
16. إدريس فاضلي، المرجع السابق. ص 90. [↑](#footnote-ref-16)